

تحرك عاجل

صحفي لا يزال قيد الاحتجاز التعسفي لفترة مُطوّلة

لا يزال الصحفي محمد صلاح مُحتجزًا تعسفيًا منذ 27 شهرًا من دون أن يُقدّم إلى المحاكمة، لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وفي رسالة بعث بها من داخل السجن في 31 يناير/كانون الثاني 2022، طالب محمد صلاح السلطات بأن تُنهي احتجازه قيد الحبس الاحتياطي، الذي تجاوزت مدته الحد الأقصى الذي يُجيزه القانون المصري والبالغ عامين. ومن ثم، يجب الإفراج عنه على الفور ومن دون أي شرط أو قيد، وإجراء التحقيقات حول الادعاءات بشأن تعرّضه للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة على نحو فعّال.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب - القاهرة،

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

البريد الإلكتروني: m.office@ppo.gov.eg

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى سيادتكم للإعراب عن بواعث القلق حيال احتجاز الصحفي محمد صلاح تعسفيًا منذ 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 من دون أن تُوجّه إليه تهمة أو أن يُقدّم إلى المحاكمة، ولندعوكم أيضًا إلى

الإفراج عنه على الفور من دون أي شرط أو قيد، إذ أنه لا يُحتَجَز لأي سبب سوى ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. فقد أمرت محكمة في 19 يوليو/تموز 2020 بالإفراج عنه، فيما يتعلق بالتحقيقات في اتهامات بـ "الانضمام لجماعة إرهابية" و"نشر أخبار كاذبة"، في إطار القضية رقم 488 لعام 2019، المتعلقة باحتجاجات مُناهضة للحكومة في مارس/آذار 2019؛ بيد أنه لم يُفْرَج عنه، وأمرت نيابة أمن الدولة العليا، في أغسطس/آب 2020، بحبسه على ذمة التحقيقات في قضية جديدة (برقم 855 لعام 2020) على خلفية اتهامات متعلقة بـ "الإرهاب" ولا تستند إلى أي أساس. ولا يزال حتى هذه اللحظة رهن الحبس الاحتياطي، على نحو ينتهك قانون الإجراءات الجنائية المصري، الذي يُحدد أقصى مدة للحبس الاحتياطي بعامين، في حالة الجرائم التي يُعاقب عليها بعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد. ولم تُوجَّه إليه أي تهمة، ولا عُرضت عليه أدلة تربطه بارتكاب أي جريمة، ولا أُتيحت له الفرصة للطعن ضد قانونية احتجازه.

وفي 30 يناير/كانون الثاني 2022، جدد قاضٍ الحبس الاحتياطي لمحمد صلاح لـ 45 يومًا آخرين في أثناء غيابه. وفي رسالة مفتوحة كتبها في اليوم التالي من سجن مزرعة طرة، حيث يُحتَجَز منذ سبتمبر/أيلول 2021، طالب محمد صلاح السلطات بأن تُحيله إلى المحاكمة، مُشيرًا إلى أن استمرار حبسه الاحتياطي يُعد غير قانوني. وفي 1 فبراير/شباط 2022، تقدّم محاميه بطلب إلى النائب العام، طالب فيه إما بالإفراج عن مُوكله أو إحالته إلى المحاكمة، وأطلع المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في البلاد، على البلاغ المُقدّم. وانضمت أسرة محمد صلاح، في 6 فبراير/شباط 2022، إلى أسرة مدافع حقوق الإنسان المُحتَجَز تعسفيًا، إبراهيم عز الدين، وأسر ستة مُحتجزين آخرين في دعوة علنية إلى الإفراج عن جميع المُحتجزين رهن الحبس الاحتياطي منذ ما يربو على عامين، أو إحالتهم إلى المحاكمة.

وفي 23 يوليو/تموز 2020، أُحيل إلى قسم شرطة دار السلام، حيث ظلَّ مُحتَجَزًا إلى حين نقله إلى سجن طرة تحقيق في 10 يناير/كانون الثاني 2021. وفي أثناء هذه الفترة، وُردت مزاعم بأنه تعرّض للتعذيب وغيره من سوء المعاملة، بما في ذلك ضربه وحرمانه من الرعاية الطبية، ولكن لم تُجر أي تحقيقات بشأن هذه المزاعم.

وُحُتِّم على أن تُفْرَجوا عن محمد صلاح فورًا من دون أي شرط أو قيد، إذ أنه يُحتَجَز لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية، وُحُتِّم كذلك على أن تبدأوا تحقيقات عاجلة ومستقلة تتسم بالحيادية

والشفافية والفعالية حول مزاعم تعرّضه للتعذيب وغير ذلك من سوء المعاملة داخل قسم شرطة دار
السلام، تمهيداً لتقديم من يُشتبه في مسؤوليتهم عن تلك الأعمال إلى العدالة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

أُعتقل محمد صلاح، الذي يعمل صحفيًا مستقلًا، في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في مقهى بحي الدقي في القاهرة الكبرى، ومنذ ذلك الحين، يُحتجز تعسفيًا على ذمة تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، وهي إحدى فروع النيابة العامة التي تختص بملاحقة مرتكبي الجرائم المتعلقة بـ "أمن الدولة"، بشأن اتهامات بـ "الانضمام لجماعة إرهابية" و"نشر أخبار كاذبة"، في إطار القضية رقم 488 لعام 2019. وعلى صعيد آخر، أُفِرَج مؤقتًا عن صحفيين آخرين أُعتُقلا مع محمد صلاح، وهما الزوجان سُلَافة مجدي وحسام السيد، في 14 أبريل/نيسان 2021، إلى حين استكمال التحقيقات.

وفي 19 يوليو/تموز 2020، أمرت محكمة بالإفراج مؤقتًا عن محمد صلاح، إلى حين استكمال التحقيقات المتعلقة بالقضية 488 لعام 2019، وأُحيل إلى قسم شرطة دار السلام في 23 يوليو/تموز 2020، تمهيدًا للإفراج عنه؛ بيد أن نيابة أمن الدولة العليا أمرت في 23 أغسطس/آب 2020، بحبسه على ذمة التحقيقات في قضية جديدة (برقم 855 لعام 2020)، على خلفية اتهامات متعلقة بالإرهاب لا تستند إلى أي أساس. ووفقًا لما أفادت به أسرته، لم يُسمح له باستقبال أي زيارات، بدايةً من نقله إلى قسم الشرطة في 23 يوليو/تموز 2020 وحتى 28 ديسمبر/كانون الأول 2020، حينما رآه أقرباؤه لبضع دقائق، بعدما قدموا طلبات وبلاغات عديدة في ديسمبر/كانون الأول 2020، إلى مجلس الوزراء، الذي يرأسه رئيس وزراء البلاد. وحذا أقرباء رفاقه في زنزانة السجن حذو أقرباء صلاح بتقديم بلاغات مماثلة لدى المجلس. وفي 8 يناير/كانون الثاني 2021، جرّد عناصر قوات الأمن محمد صلاح و13 مُحْتَجِرًا آخرين في الزنزانة 6 بقسم شرطة دار السلام، من ملابسهم، وعَلَّقوهم من أقدامهم، وانهالوا عليهم ضربًا بالهراوات ومواسير المياه، وجاء ذلك في ما بدا أنه رد انتقامي على تلك البلاغات. وصادرت قوات الأمن أيضًا أغطيبتهم وغمرت الزنزانة بالمياه الباردة وحرمتهم من الرعاية الصحية، بما في ذلك علاج جروحهم الناجمة عن ضربهم. ونُقِل محمد صلاح إلى سجن طرة تحقيق في 10 يناير/كانون الثاني 2021، بينما مُنِع من تلقي زيارات أسرته حتى نهاية مارس/آذار 2021. وأفادت مصادر مُطلَّعة بأن جروحه كانت ملتعبة، وثيابه المُمزَّقة كانت مغطّاة بالدم، حينما نُقِل في البداية إلى السجن. وتجاهلت السلطات طلبات محاميه وأسرتيه بإحالته إلى مصلحة الطب الشرعي لإجراء الفحوصات ليُسجل ما لحق به من إصابات. وفي سياق مماثل، أظهر مقطعًا فيديو حصلت عليهما صحيفة "[ذا غارديان](#)" وإطلَّعت عليهما منظمة العفو

الدولية، مُحْتَجِزِينَ بِقِسْمِ شَرِطَةِ دَارِ السَّلَامِ وَهُمْ مُعْلَقِينَ فِي أَوْضَاعٍ مُجْهِدَةٍ، وَمُصَابِينَ بِكِدْمَاتٍ وَاضِحَةٍ وَجُرُوحٍ مَفْتُوحَةٍ أُخْرَى فِي رُؤُوسِهِمْ وَأَجْسَادِهِمْ. وَلَمْ تُجْرَ أَيُّ تَحْقِيقَاتٍ عَاجِلَةٍ أَوْ فَعَّالَةٍ أَوْ تَتَسَّمُ بِالِاسْتِقْلَالِيَّةِ وَالْحِيَادِيَّةِ وَالشَّفَافِيَّةِ بِشَأْنِ الْإِدْعَاءَاتِ حَوْلَ أَعْمَالِ التَّعْذِيبِ وَغَيْرِهَا مِنْ سَوْءِ الْمَعَامَلَةِ بِقِسْمِ دَارِ السَّلَامِ. وَفِي 15 فَبْرَايِرَ/شَبَاطِ 2022، أُصْدِرَتِ النِّيَابَةُ الْعَامَّةُ بِيَانًا زَعَمَتْ فِيهِ أَنَّ الْمُحْتَجِزِينَ الَّذِينَ ظَهَرُوا فِي الْمَقْطَعَيْنِ الْمُسَرِّيَيْنِ قَدْ دَبَرُوا هَذِهِ الْوَاقِعَةَ وَأَحْدَثُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِصَابَاتٍ بِهَدَفِ "إِحْدَاثِ زَعْرَعَةٍ فِي [الْبَلَادِ]، وَإِثَارَةِ الْفِتَنِ وَبَثِّ الشَّائِعَاتِ بِهَا".

وَفِي 23 أَعْطُسَ/أَب 2021، اسْتَجُوبَ وَكَلَاءَ نِيَابَةِ أَمْنِ الدَّوْلَةِ الْعَلِيَا مُحَمَّدَ صِلَاحَ، فِي إِطَارِ الْقَضِيَّةِ الْجَدِيدَةِ (رَقْمَ 855 لِعَامِ 2020)، مُوجِّهِينَ إِلَيْهِ تَهْمًا مِمَّاثِلَةً بِ "الانضمام لجماعة إرهابية" و"نشر وبث شائعات كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". وَإِلَى جَانِبِ مُحَمَّدِ صِلَاحَ، تَجْرِي التَّحْقِيقَاتُ فِي إِطَارِ الْقَضِيَّةِ ذَاتِهَا مَعَ الْمُدَافَعَةِ عَنِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالْمَحَامِيَّةِ مَاهِينُورَ الْمَصْرِيَّ، وَالصَّحْفِيَّتَيْنِ إِسْرَاءَ عَبْدِ الْفَتَّاحِ وَسُلَافَةَ مَجْدِيَّ، وَالْمُدَافِعَ عَنِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالْمَحَامِيَّ مُحَمَّدَ الْبَاقِرَ. وَبَيْنَمَا أُفْرِجُ عَنِ مَاهِينُورِ الْمَصْرِيِّ وَإِسْرَاءَ عَبْدِ الْفَتَّاحِ وَسُلَافَةَ مَجْدِيَّ فِي 2021 مُؤَقَّتًا إِلَى حِينِ اسْتِكْمَالِ التَّحْقِيقَاتِ، لَا يَزَالُ مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ سَجِينًا، بَعْدَمَا أَدَانَتْهُ إِحْدَى مَحَاكِمِ الطَّوَارِئِ بِتَهْمَةِ "نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"، وَحُكِمَتْ عَلَيْهِ بِالسَّجْنِ لِمُدَّةِ أَرْبَعَةِ أَعْوَامٍ فِي 21 دَيْسَمْبَرِ/كَانُونِ الْأَوَّلِ 2021.

ووَفَّقًا لِلْمَعْلُومَاتِ الَّتِي جَمَعَتْهَا مَنظَمَةُ الْعَفْوِ الدَّوْلِيَّةِ، اسْتَنْدَتِ التَّهْمُ الَّتِي وَجَّهَهَا وَكَلَاءُ النِّيَابَةِ إِلَى مُحَمَّدِ صِلَاحَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحْتَجِزِينَ قَيْدَ الْحَبْسِ الْإِحْتِيَاطِيِّ الْمَطْوَّلِ لِمَجْرَدِ مُمَارَسَةِ حُقُوقِهِمُ الْإِنْسَانِيَّةِ بِسَلْمِيَّةٍ، عَلَى نَحْوِ أُسَاسِيٍّ إِلَى تَحْقِيقَاتِ قِطَاعِ الْأَمْنِ الْوَطْنِيِّ، الَّتِي لَمْ يَتَسَنَّ لِلْمُتَهَمِينَ وَلَا لِمَحَامِيهِمُ الْإِطْلَاعَ عَلَى مَلْفَاتِهَا. وَدَأَبَتْ نِيَابَةُ أَمْنِ الدَّوْلَةِ عَلَى نَحْوِ مَتَزَايِدٍ عَلَى تَجَاهُلِ الْقَرَارَاتِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْمَحَاكِمِ أَوْ النِّيَابَةِ الْعَامَّةِ بِالْإِفْرَاجِ عَنِ الْمُحْتَجِزِينَ قَيْدَ الْحَبْسِ الْإِحْتِيَاطِيِّ الْمَطْوَّلِ، بِإِصْدَارِ أَوْامِرٍ جَدِيدَةٍ بِحَبْسِهِمْ عَلَى خَلْفِيَّةِ تَهْمٍ مِمَّاثِلَةٍ، وَذَلِكَ فِي إِطَارِ مُمَارَسَةِ يُشَارُ إِلَيْهَا عَادَةً بِ "إِعَادَةِ التَّدْوِيرِ". وَمِنْذُ وَصُولِ الرَّئِيسِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ السِّيَاسِيِّ إِلَى الْحُكْمِ، قَمَعَتِ السُّلْطَاتُ الْعَمَلِ الصَّحْفِيَّ الْمَسْتَقِلَّ وَحَجَبَتِ تَعْسُفِيًّا مَنَاتِ الْمَوَاقِعِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ، وَدَاهَمَتْ وَأَغْلَقَتْ تَسْعَ مَنَصَاتٍ إِعْلَامِيَّةٍ عَلَى الْأَقْلِ، وَاعْتَقَلَتْ الْعَشْرَاتِ مِنَ الصَّحْفِيِّينَ تَعْسُفِيًّا؛ فَكَانَ هُنَاكَ مَا لَا يُقَلُّ عَنِ 31 صَحْفِيًّا خَلْفَ قَضْبَانِ السَّجْنِ فِي دَيْسَمْبَرِ/كَانُونِ الْأَوَّلِ 2021، لِمَجْرَدِ مَزَاوَلَةِ عَمَلِهِمُ الْإِعْلَامِيِّ أَوْ تَعْبِيرِهِمْ عَنِ آرَاءِ تَنْتَقِدُ السُّلْطَاتَ عِبْرَ حَسَابَاتِهِمْ عَلَى مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 25 أبريل/نيسان 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: محمد صلاح (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4145/2021/ar/>